المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

27/05/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

حشود كبيرة من الإتحاديين والأحزاب اليسارية تتضامن مع فدوى الرجواني أمام كلية الاداب بأكَادير

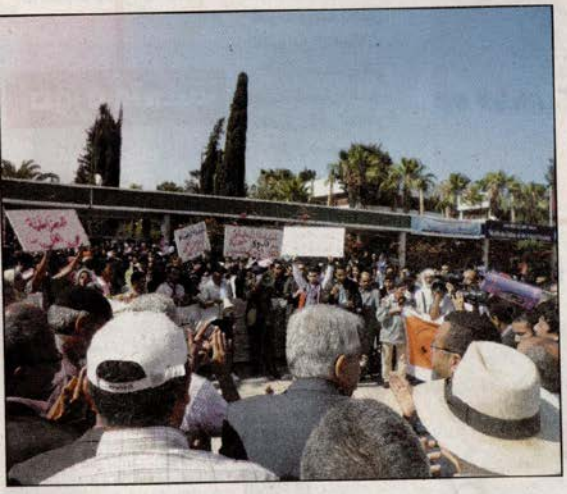

عبد اللطيف الكامل

توافدت، زوال يوم الجمعة 24 ماي 2013، حشود وامواج من الإتحاديين والإتحاديات من كل اقاليم جهة سوس ماسة درعة، ومن الأحزاب اليسارية: التقدم والإشتراكية والحزب العمالي والإشتراكي الموحد والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنقابات وجمعيات المجتمع المدني وأساتذة جامعة بن زهر، على كلية الآداب للمشاركة في الوقفة التضامنية مع فدوى الرجواني التي تعرضت لإعتداء همجي داخل رحاب الكلية، صباح يوم الأربعاء 22 ماي 2013.

وتميزت الوقفة التضامنية والإحتجاجية التي دعت إليها الكتابة الجهوية للحزب، ايضا، بحضور وازن للمكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية من خلال وفد مكون من عبد الكبير طبيح ويونس مجاهد وعبد الحميد جماهري ومصطفى المتوكل الساحلي وسفيان خيرات وعبد الله العروجي وحنان رحاب، فضلا عن أعضاء المكتب الوطني للشبيبة الإتحادية مصطفى عماي وكمال الهشومي وجواد فرجي ومحمد ميكل وكريم شفيق...

وقد عبر جميع المشاركين، رجالا ونساء وشبابا، بقوة عن استنكارهم الشديد لهذا الإعتداء الإجرامي الغادر الذي تعرضت له الأخت فدوى الرجواني، عضوة اللجنة الإدارية للحزب وعضوة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، حين امتدت لها يد متطرف إسلامي ولطمها في عنقها من الخلف في محاولة لإغتيالها، بعدما لم يستسغ وجهة نظرها التي عبرت عنها بحرية على صفحة الفايسبوك حول الوضع السياسي الراهن بالمغرب.

وعلى إثر هذه المحاولة الدنيئة من قبل يد متطرف مجهول توحي الورقة التي تركها بعد اعتدائه على فدوى الرجواني انه متشبع بفكر إسلامي متطرف، تعالت أصوات وحناجر المشاركين في وقفة يوم الجمعة الماضي، وبصوت واحد ومرتفع وهي ترفع شعارات عديدة تندد بالعمليات الإرهابية وبفتاوى التكفير التي يستند إليها هؤلاء المتطرفون في تنفيذ جرائمهم تحت غطاء ديني متطرف، والتي استهدفت في السابق المغتال شهيد الإتحاد الإشتراكي عمر بن جلون وتحاول يائسة أن تستهدف مؤخرا الطالبة الجامعية فدوى الرجواني...

كما تضمنت كلمة المكتب السياسي، التي ألقاها في ذات الوقفة التضامنية عضو المكتب السياسي يونس مجاهد، إشارات قوية إلى الحكومة ووزارة التعليم العالي من أجل تجفيف منابع الإرهاب ووضع حد للفتاوى التكفيرية التي يطلقها علانية فقهاء محسوبون على تيارات دينية

طالب الفريق الاشتراكي بمجلس النواب الحكومة باجراء تحقيق عاجل ونزيه

متطرفة، ومع ذلك تغض هذه الحكومة المحافظة الطرف عنها من خلال حيادها السلبي.

وقال يونس مجاهد: «جئنا هنا اليوم كمكتب سياسي لنقف مرة أخرى ضد الإرهاب والتكفير، وسنقف حجر عثرة صامدين في وجه التطرف الذي يرفضه ديننا الإسلامي الحنيف، وسنواصل الكفاح، قيادة وقواعد، لهذا الحزب الذي تعرض لأكبر عملية اغتيال سياسي باغتيال الشهيد عمر بن جلون لمواجهة أيادي الغدر وتحصين بلدنا مما يحصل اليوم ببلدان أخرى من تصفيات جسدية واقتتال شنيع».

وأكد مجاهد أن الإتحاد الإشتراكي سيقف بما أوتي من وسائل ضد هذا النوع من التفكير، لأنه يستهدف في العمق قيم الحرية والحداثة والديمقراطية والتعدد والإختلاف في الرأي كمكتسبات كافح من أجلها الحزب لسنوات طويلة، ويؤكد مرة أخرى أن الذين يتحدثون بإسم الدين، نقول لهم إن الإسلام بريء من هذه الفتاوى التكفيرية وهذا التطرف والإرهاب الذي يستهدف الأرواح البرئية.

وأضاف أنه إذا كان هذا التطرف قد استهدف مناضلة سياسية وحقوقية داخل رحاب الكلية، فإنه استهدف في العمق كل منظمات الشباب والجمعيات الحقوقية والأحزاب الديمقراطية التقدمية المتشبعة بقيم حرية التعبير والفكر، وبقيم التسامح والتعايش، في محاولة للزج بالمجتمع في صراع دموي.

وفي السياق ذاته استنكرت الشبيبة الإتحادية، في كلمة تلاها عضو المكتب الوطني جواد فرجي، الحملة التكفيرية والتشكيكية في معتقدات المواطنين الأحرار، ودعت جميع الشرفاء من الفصائل الطلابية والجسم الطلابي المغربي ومختلف مكونات الجامعة المغربية إلى نبذ العنف والتفرقة المقنعة عبر تشجيع أسلوب الحوار والروح الديمقراطية في الحرم الجامعي المغربي.

واعتبرت هذه المنظمة العتيدة مبدأي حرية الرأي والتعبير خيارات وممارسات لامحيد عنها حتى ولو كلفها ذلك أرواحها وأرزاقها كاعزما تملك، في تثبيث راسخ بمبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا.

ومن جهة أخرى وجهت الشبيبة الإتحادية من خلال بيانها رسالة قوية إلى أجهزة الدولة بقولها: «إننا نقف مشدوهين اليوم، ونحن نراقب الوضع الجامعي والطلابي، من تحويل الحرم الجامعي المغربي من فضاء للتحصيل العلمي والنقاش الحر إلى فضاء لتفريخ ثقافة الإقصاء والإقتتال الديني الفصائلي الطائفي، وهنا نحمل كامل المسؤولية للدولة وأجهزتها داخل الجامعة وخارجها التي تقف موقف الحياد السلبي والذي يشجع مختلف مظاهر الصراع والعنف بشتى أنواعها».

كما أصدرت الهيئات السياسية النقابية والجمعوية المشاركة في الوقفة التضامنية، بيانا ندد فيه بمحاولة التصفية الجسدية التي تعرضت لها فدوى الرجواني، مع التأكيد على البعد السياسي والرسالة الترهيبية للواقعة الأليمة التي هزت رحاب الجامعة، التي من المفروض أن تكون منارة للعلم والمعرفة والقيم الإنسانية النبيلة لا للعنف والإقتتال.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الوقفة التضامنية عرفت محاولة يائسة لنسفها من قبل بعض المشوهين على فصيل جامعي متطرف بعدما حاول أحد أفراده تشتيت الجموع المشاركة واقتحام الحلقة التضامنية، لكن المنظمين بحنكتهم وتجربتهم تصدوا لمثل هذه السلوكات الإستفزازية بتعقل ورزانة.

و دعا اتحاد الطلبة بالأقاليم الجنوبية في بلاغ له كافة الفصائل الطلابية باختلاف توجهاتها الأيديولوجية إلى ضبط النفس وتغليب لغة الحوار البناء والإبتعاد عن كل أشكال العنف والتطرف. ورفض أي اعتداء بطال أي طالب أوطالبة مهما كانت انتماءاتهما السياسة أومذاهبهما الفكرية، مستغربا لما آلت إليه الأوضاع الأمنية داخل الحرم الجامعي بعد تسلل عناصر دخيلة إلى داخله وممارستها لكل أشكال البلطجة والتطرف.

وقد دعا المكتب السياسي في بيان له كافة القوى السياسية و المنظمات المدنية و منظمات الشباب المتشبعة بقيم الديمقراطية إلى تعبئة الذات الجماعية واستنهاض كافة الديمقراطيين لحماية المكتسبات الديمقراطية التي راكمها شعبنا على مدى عقود من النضال المتواصل، و العمل على ترسيخها، و مواجهة المد الأصولي الساعي إلى العودة بالمجتمع إلى عهود الاستبداد.

كما طالب الفريق الإشتراكي بمجلس النواب الحكومة باجراء تحقيق عاجل ونزيه في محاولة القتل التي تعرضت لها فدوى الرجواني منددا بهذا العمل الاجرامي الذي يستهدف حرية الرأي والاختلاف.وطالب الفريق في سوال آني الى وزير الداخلية بحماية الحق في الحياة والحريات وكفالة حق التعبير والرأي والتصدي للخطابات المحرضة على العنف والتطرف والحفاظ على الجامعة كفضاء للتحصيل العلمي والتكوين والنقاش الحر والديموقراطي والاختلاف وكحاضنة لتكوين اطر المستقبل.

شخصية

الصبار: أنا مع مغربية الصحراء إلى حدّ الشوفينية

10408/2

على إثر مُشادّات كلامية بينه وبين صحراويين من انفصاليي الداخل أثناء ندوة وطنية حول قضية الصحراء، في مقر هيأة المحامين بالرباط يوم السبت، قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موجها كلامه إلى انفصاليي الداخل الذين دخل معهم في مشادات كلامية «الآن، ازداد اقتناعي بمغربية الصحراء إلى حدّ الشوفينية».

وقال الصبار في كلمته أثناء ندوة «قضية الصحراء: الأبعاد الحقوقية والسياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية»، المنظمة من طرف تيار اليسار المواطن بالحزب الاشتراكي الموحد، إن تقارير المنظمات الحقوقية بشأن الأوضاع في الصحراء، تتّسم بتداخل ما هو سياسي بما هو حقوقي.

وأضاف أنّ التوظيف السياسي لورقة حقوق الإنسان في الصحراء برَز لخدمة أحداث بعينها، سواء داخليا أو خارجيا، مع نشر تقارير تفتقد إلى المصداقية، فيما يتعلق بالاختطاف، متحدّيا الجمعيات الحقوقية بـ«الإدلاء بحالة اختطاف واحدة وقعت في الصحراء منذ تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

محمد الصبار

6942/4

اليزمي في تدخله أمام المؤتمر ال38 للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان

الربيع الديمقراطي يفرض تحديات جديدة على مسألة حقوق الإنسان

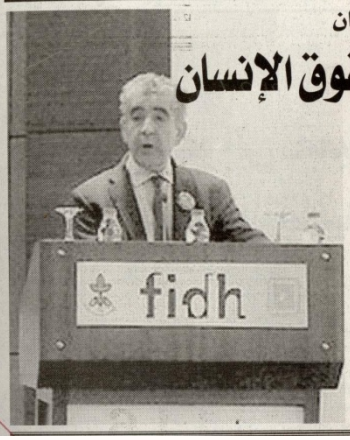

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أن التحولات السوسيو-سياسية الكبرى التي تعيشها حاليا العديد من بلدان المنطقة العربية تفرض تحديات جديدة على مسألة حقوق الإنسان وعلى المدافعين عنها.

وسلط اليزمي الذي كان مدعوا للمؤتمر ال38 للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان خلال يومي الخميس والجمعة الماضيين باسطنبول، الضوء على العديد التحولات العميقة الحاصلة في البلدان العربية والرهانات الأساسية المطروحة على مسألة حقوق الإنسان في هذا الإطار.

وأبرز الأزمي الذي شارك في الجلسة الإفتتاحية لهذا المؤتمر، إلى جانب الرئيس التركي عبد الله غل، ورئيس الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان سهير بلحسن، الأسباب العميقة الكامنة وراء «الهزة السياسية» التي شهدتها العديد من دول الربيع العربي، مؤكدا أن الأمر يتعلق ب» مسلسل غير قابل للرجعة للانعتاق من التسلطية والاستبداد السياسي الذي ساد ولا زال يسود ببلدان الربيع العربي».

واضاف أن الانتقال السياسي الحالي بالمنطقة العربية، ليس سوى انعكاسا لانتقالات أخرى غير مرئية ولكنها حقيقية، والتي ساهمت بشكل عميق في إحداث تغيير على مستوى مجتمعاتها، مشيرا في هذا الإطار إلى التحولات الديمغرافية والحضرية والتربوية، والذي استغرقت عقودا.

وحسب اليزمي، فقد تولد عن هذه التحولات الاجتماعية الثلاثة فاعل سوسيو-سياسي جديد لا يمكن تجاهله يتمثل في الشباب المتعلم الحضري المنخرط في عهد الثقافة الرقمية.

وخلص اليزمي إلى أن «حقوق الإنسان توجد في صلب جميع الرهانات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تطرحها اللحظة الراهنة»، مضيفا أن «الدفاع عنها والنهوض بها وترسيخها سيشكل المؤشر الرئيسي لتقييم التقدم الحاصل في مجال تفعيل نموذج للعيش المشترك المواطن والديمقراطي».

وقد حضر هذا المؤتمر، الذي انعقد هذه السنة تحت شعار «الانتقالات السياسية وحقوق الإنسان: تحارب وتحديات»، ممثلو 155 منظمة من منظمات حقوق الإنسان من 120 بلدا عبر العالم تشارك في هذا المؤتمر، الى جانب مئات الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد تم التداول وتعميق النقاش بخصوص جملة من المواضيع، لاسيما منها مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز دور القضاء ودعم المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ومكانة الدين ودور المرأة باعتبارها فاعلا في عملية الانتقال، علاوة على حقوق الأقليات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودور المقاولات والمؤسسات المالية الدولية التي توجد في مرحلة انتقالية.

وبعد مؤتمر الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الانسان، الذي تميزت جلسته الافتتاحية بمشاركة نائب رئيس الوزراء التركي، بشير اتالاي، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية، سانغ هيون سونغ، حدثا كبيرا يجمع كل ثلاث سنوات المدافعين على حقوق الإنسان التابعين للمنظمات الأعضاء في الفيدرالية، وكذا شركاء آخرين من جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتجارب حول مجال حقوق الإنسان.

وقال إدريس اليزمي في هذا الصدد إنه ليس من قبيل الصدفة أن توجه الفيدرالية الدعوة للمشاركة في هذا المنتدى إلى بلدين متوسطيين وهما المغرب وتركيا، مشددا على أن هذين البلدين شرعا في إصلاحات قبل يظهر ما يصطلح عليه بالربيع العربي.

وأشار اليزمي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن «المغرب وتركيا لم ينتظرا الربيع العربي ليقوما بتنظيم انتخابات ديمقراطية والانخراط التدريجي في أجهزة حقوق الإنسان»، مشيرا إلى أن كلا البلدين بصدد الانخراط في «تجربة الانتقال التدريجي بشكل سلسل» مع الأخذ بعين الاعتبار بعض معطياتهما التاريخية الخصائص التي تميز كلا منها.وأشار إلى أن الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان والمغرب تربطهما علاقة عريقة، مذكرا بأن هذه الفيدرالية سبق لها أن تابعت أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب، الذي استضاف في سنة 2000 أول مؤتمر تعقده الفيدرالية في بلد مسلم، معتبرا أن هذا الأمر يبرز بأن الفيدرالية كانت واعية بالتقدم والإصلاحات التي باشرها المغرب منذ ذلك الحين.

يشار إلى أن أشغال مؤتمر الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان في دورته 38، التي انطلقت السبت الماضي لتستمر إلى غاية يومه الاثنين، ستتميز بانتخاب هياكل جديدة لها والموافقة على القرارات المتعلقة بالعديد من النقاط في جميع انحاء العالم، بدءا من حالة سوريا.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

الربيع العربي يفرض تحديات جديدة على مسألة حقوق الإنسان

3/7616

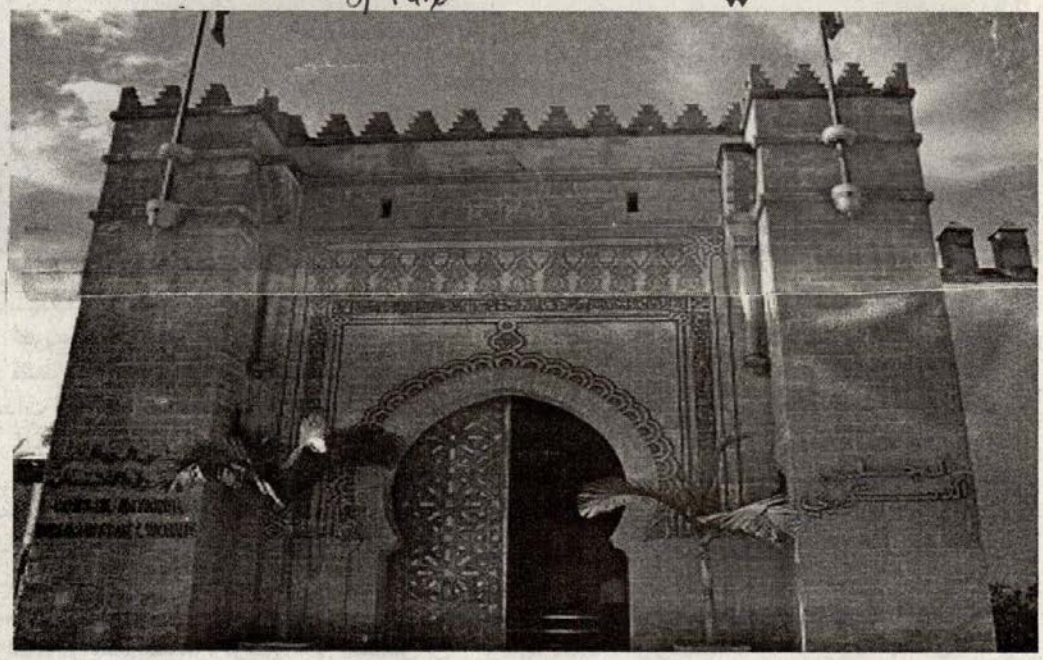

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أن التحولات السوسيو-سياسية الكبرى التي تعيشها حاليا العديد من بلدان المنطقة العربية تفرض تحديات جديدة على مسألة حقوق الإنسان وعلى المدافعين عنها.

وسلط اليزمي الذي كان مدعوا للمؤتمر ال38 للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان خلال يومي الخميس والجمعة الماضيين باسطنبول، الضوء على العديد التحولات العميقة الحاصلة في البلدان العربية والرهانات الأساسية المطروحة على مسالة حقوق الإنسان في هذا الإطار.

وأبرز الأزمي الذي شارك في الجلسة الختامية لهذا المؤتمر، إلى جانب الرئيس التركي عبد الله غل، ورئيس الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان سهير بلحسن، الأسباب العميقة الكامنة وراء «الهزة السياسية» التي شهدتها العديد من دول الربيع العربي، مؤكدا أن الأمر يتعلق ب«مسلسل غير قابل للرجعة للانعتاق من التسلطية والاستبداد السياسي الذي ساد ولا زال يسود بلدان الربيع العربي».

وأضاف أن الانتقال السياسي الحالي بالمنطقة العربية ليس سوى انعكاسا لانتقالات أخرى غير مرئية ولكنها حقيقية، والتي ساهمت بشكل عميق في إحداث تغيير على مستوى مجتمعاتها، مشيرا في هذا الإطار إلى التحولات الديمغرافية والحضرية والتربوية، والذي استغرقت عقودا.

وحسب اليزمي، فقد تولد عن هذه التحولات الاجتماعية الثلاثة فاعل سوسيو-سياسي جديد لا يمكن تجاهله يتمثل في الشباب المتعلم الحضري المنخرط في عهد الثقافة الرقمية.

وخلص اليزمي إلى أن «حقوق الإنسان توجد في صلب جميع الرهانات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تطرحها اللحظة الراهنة» مضيفا أن «الدفاع عنها والنهوض بها وترسيخها سيشكل المؤشر الرئيسي لتقييم التقدم الحاصل في مجال تفعيل نموذج للعيش المشترك المواطن والديمقراطي».

وقد حضر هذا المؤتمر، الذي انعقد هذه السنة تحت شعار «الانتقالات السياسية وحقوق الإنسان: تجارب وتحديات»، ممثلو 155 منظمة من منظمات حقوق الإنسان من 120 بلدا عبر العالم تشارك في هذا المؤتمر، الى جانب مئات الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

الصبار: جبر الضرر كلف المغرب 200 مليار سنتيم

3/13156

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن المغرب هو الدولة الوحيدة التي دفعت الثمن غاليا في جبر الضرر مقارنة بجنوب إفريقيا، ووصلت تكلفتها إلى 200 مليار سنتيم، موضحا بأنه مع الأمن وضد القمع والمنع، ولم يستبعد أن تكون هناك تجاوزات في ما يخص احترام حقوق الإنسان في الصحراء وفي غيرها من المناطق، مضيفا بأن ما وقف عليه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان من انتهاكات أبشع وأكبر مما ذكره تقرير الخارجية الأمريكية، مقرا بأنه يوميا يتم الاعتداء على المعطلين في شارع محمد الخامس بالرباط، قائلا: يكاد انتهاك حقوق الإنسان يكون ممنهجا في المغرب.

وأضاف الصبار في إطار مداخلته في الندوة الوطنية حول: «قضية الصحراء: الأبعاد الحقوقية والسياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية» التي نظمها أول أمس السبت بنادي المحامين، الحزب الاشتراكي الموحد، (أضاف) بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يتوصل رسميا في موضوع تعذيب مرتكبي أحداث مخيم اكديم ازيك بشيء إلا بعد سنتين من أحداث المخيم، موضحا بأن مشكل الصحراء عمر طويلا وجاء تأمين المغرب لحدوده بتدخل مجلس الأمن، لكن من غير المسموح بأن توسع بعثة الميونرسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء.

ومن جانبه رصد البشير راشدي عضو في ترانسبارنسي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، خروقات اقتصادية وبيئية واجتماعية في الصحراء جسدها في غياب رؤية مندمجة في قضية البيئة، وإشكالية استقلالية جمعيات المجتمع المدني المدعومة، وعدم وضوح كيفية منح رخص الصيد والسياسة المائية، وغياب رؤية مندمجة في الإسكان، مؤكدا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحاول أن يتجاوز تلك التحديات.

ومن جهته أكد الصحفي علي أنوزلا بأن مشكل غياب الديمقراطية لا يساءل حوله المغرب فقط بل حتى الطرف الأخرى في الجبهة، منتقدا بشدة سياسة الريع المعمول بها في الصحراء والتي أدت حسبه إلى الفساد.

وعبر بعض المتدخلين بأن قضية الصحراء لن تحل إلا بإيقاف التجاوزات والمقاربة الأمنية في المغرب وليس فقط في الصحراء، والسهر على دمقرطة الدولة لتشكل قطبا ديمقراطيا جاذبا، وعلى السهر على إيجاد مشترك إنساني في إطار تعددي، اللقاء الذي نظم تحت شعار: «من أجل نقاش عمومي مفتوح لم تغب عنه الأطروحات الأخرى والتي برزت بحدة في مجموعة من المداخلات وتدخلات الحضور.

تتمة الصفحة الأولى

AL BAYANE

Journée nationale de l'enfance

Dans l'attente de mécanismes efficients assurant une vie paisible aux enfants

La journée nationale de l'enfance, qui coïncide avec le 25 mai, revêt cette année un caractère particulier avec la multitude de cas de viol et d'enlèvement dont ont été dernièrement victimes d'innocents enfants. En plus d'être une occasion de fêter l'enfance, symbole d'espoir, elle permettra également d'engager la réflexion sur la situation de l'enfance et d'évaluer les efforts déployés pour promouvoir les droits de l'enfant au Maroc.

Plusieurs drames ont secoué l'opinion publique dernièrement dont l'enlèvement et l'assassinat de Fatouma (3 ans) à Taroudant et Salima (4 ans) à Agadir ainsi que le viol de l'enfant Oussama à Tiznit et de Wiam à Sidi Kacem. Des crimes qui pèsent lourd sur les familles des victimes, dans une société où les agressions sexuelles sont considérées comme étant des tabous et constituent une tare pour les familles, en plus de leurs répercussions physiques et psychiques sur l'enfant.

Les parents vivent désormais avec la peur et la hantise de protéger leur progéniture contre d'éventuelles agressions. Familles de victimes, acteurs associatifs et défenseurs des droits de l'Homme, ont pris part à des marches «blanches» pour dénoncer ces pratiques criminelles.

Le Maroc a déployé des efforts considérables en matière de protection de l'enfance, à commencer par la ratification de la convention internationale des droits de l'enfant en 1993 et l'adéquation de sa législation nationale avec les conventions internationales. Dans ce sens, le Royaume a introduit nombre d'amendements au Code de la famille, du travail, au code pénal et au code d'état civil.

Il a également veillé à la création de l'observatoire national des droits de l'enfant, du parlement de l'enfant et de centres de protection de l'enfance, tout en adoptant une politique de proximité pour soutenir le partenariat avec les ONG et les associations de la société civile, actives dans le domaine.

L'élaboration du plan d'action national (2006-2015) sous le signe «Maroc digne de ses enfants» se veut un pas important en matière de consécration des droits de l'enfant et leur protection contre toutes les formes d'agression et d'abus sexuels.

La nouvelle constitution comprend également des dispositions visant à promouvoir la condition de l'enfant et de sa famille, répondant aux doléances d'acteurs associatifs appelant à apporter de plus larges garanties pour la protection des droits de l'enfant à tous les niveaux.

Toutes ces mesures demeurent, néanmoins insuffisantes face à la détérioration des indicateurs de la prévention et de la protection de l'enfance ainsi que la fréquence des agressions sexuelles sur les enfants. A ce propos, le président du Forum de l'enfance, M. Abdelali Rami, a affirmé que les cas de viol et d'enlèvement enregistrés au Maroc ces derniers temps constituent une menace pour la société et nécessitent des mesures efficientes pour rassurer l'opinion publique.

Dans une déclaration à la MAP, il a en outre relevé l'importance de conjuguer les efforts de tous les acteurs, sensibiliser les enfants, condamner les agresseurs à des peines à la mesure des crimes commis et créer le Conseil consultatif de la famille et de l'enfant prévu par la nouvelle constitution.

Le dernier rapport publié par le Conseil national des droits de l'Homme sur la situation dans les centres de protection de l'enfance «reflète un aspect sombre de la situation de l'enfance au Maroc et nous interpelle tous», a noté M. Rami plaidant pour la mise en place d'un Haut commissariat chargé des centres de protection de l'enfance.

Le président du Forum de l'enfance a ajouté que la célébration de la journée nationale de l'enfance se veut également une occasion pour attirer l'attention sur la situation des enfants séquestrés dans les camps de Tindouf, en violation des droits de l'Homme, exhortant la communauté internationale d'assumer sa responsabilité pour protéger ces enfants privés du droit à l'éducation, la santé et le droit à une vie digne.

A son tour, la président de l'association «Touches pas à mon enfant», Mme Najat Anouar, a appelé à mettre en œuvre des mesures de prévention et de protection pour mettre un terme à ces agressions sexuelles contre les enfants.

Mme Anouar a déploré que nombre d'abus et agressions sexuels passent sous silence dans notre société qui continue de considérer ce sujet comme étant un tabou.

La nouvelle constitution, a poursuivi la présidente de l'association «Touches pas à mon enfant» est un acquis pour la consécration des droits de l'Homme, y compris ceux des enfants tels que reconnus dans le monde entier. A ce titre, elle a plaidé pour la mise en place immédiate du Conseil consultatif de la famille et de l'enfant qui aura pour mission d'assurer le suivi de la situation de la famille et de l'enfance, émettre son avis sur les plans nationaux relatifs à ces domaines, animer le débat public sur la politique familiale et d'assurer le suivi de la réalisation des programmes nationaux, initiés par les différents départements, structures et organismes compétents.

الدورة الثانية لجامعة العصبة للدراسات والتكوين في مجال حقوق الإنسان بأكادير

22 607/4

تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب ولجن الحقيقة والإنصاف

ضرورة إعداد خطة عمل في مجال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات

في سياق تنفيذ بنود اتفاقية الشراكة التي وقعتها العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ، تم تنظيم الدورة الثانية لجامعة العصبة للدراسات والتكوين في مجال حقوق الإنسان بمركز الأعمال الاجتماعية التابع للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي وزارة العدل والحريات بمدينة أكادير يومي 18 و 19 ماي.

وخلال الجلسة الأولى قدم عبد الرزاق روان الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان عرضا حول « وضعية الممارسة الاتفاقية للمغرب وتفاعلها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان »، حيث أشار في البداية أن الدولة المغربية تعتبر دولة طرف في تسع اتفاقيات دولية أساسية تعتبر بمثابة النواة الصلبة في مجال حقوق الإنسان ، وترمي هذه الاتفاقيات إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية في ميادين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق الفئوية . وهي تضم الحقوق الموضوعاتية كمناهضة التمييز العنصري ، والتعذيب وكافة أشكال المعاملة ، والاختفاء القسري ، والحقوق الفئوية كحقوق الطفل ومناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وحقوق العمال المهاجرين. وتعتبر المملكة طرفا في ثلاث بروتوكولات اختيارية . وأكد روان انه بموجب هذه الاتفاقيات والبروتوكولات تم إنشاء آليات رقابية وتتبع أعمال المقتضيات الواردة فيها على شكل لجان أممية مختصة أو ما يصطلح عليه بهيئات المعاهدات.

وانتقل بعد ذلك إلى الإشارة وتحديد صلاحيات هذه الآليات ، وأكد أن المغرب باشر مؤخرا المصادقة والانضمام إلى أربعة بروتوكولات اختيارية تهم القضاء على التمييز ضد المرأة ومناهضة التعذيب والحقوق السياسية والمدنية والبروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن البلاغات الفردية ،إضافة على المصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري .

وبعد استعراض عبد الرزاق روان لكل هذه الاتفاقيات والبروتوكولات وتاريخ الانضمام أو المصادقة عليها ، استعرض الإجراءات الخاصة والعلاقات التفاعلية مع مجلس حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف سواء على مستوى الالتزامات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل أمام المجلس ، أو التفاعل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ، وهو ما يترتب عنه بخلص روان إلى ضرورة إعداد خطة عمل في مجال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

من جهته قدم محمد زهاري رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان مداخلة حول موضوع « تجربة العدالة الإنتقالية بالمغرب ولجن الحقيقة والإنصاف » تحدث فيها عن تجربة المغرب في العدالة الانتقالية ، ومقارنتها مع بعض التجارب في الإزيلفيا وأمريكا اللاتينية وأوربا. وأعطى نبذة كرونولوجيا لمقاربة الدولة في معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والسياقات التاريخية لما يعرف بسنوات الجمر والرصاص ، وبعد حديثه عن مبادرة الدولة في تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم 8 ماي 1990 ، وإطلاق سراح المعتقلين سنتي 1991 و1994 ، وعودة بعض المنفيين، تعالت الأصوات المطالبة بالكشف عن حقيقة ما جرى في الماضي وجبر الضرر الفردي والجماعي ، والقيام بالإصلاحات المؤسساتية والسياسية والدستورية الضرورية لعدم تكرار ما جرى.

واعتبر إحداث هيئة التحكيم المستقلة يوم 16 غشت 1999 بمثابة بداية مسلسل مقاربة الدولة لمعالجة مخلفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. حين أعلن الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة تخليد الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت عن قراره القاضي بإحداث هيئة التحكيم المستقلة حيث أكد. «وفي هذا السياق أحدثنا هيئة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف تعويض ضحايا وأصحاب الحقوق الذين تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي. وأصدرنا تعليماتنا بأن تشرع هذه الهيئة في مباشرة أعمالها، وهي الآلية الوطنية التي بقيت رهينة جبر الضرر الفردي (تعويض الضحايا ماديا) دون مجاراة التجارب الدولية للعدالة الانتقالية . وقد حاولت الهيئة توسيع صلاحياتها لتشمل النظر كذلك في حالات الاعتقال التعسفي إضافة إلى حالات الاختفاء القسري. واستقبلت الهيئة إلى غاية الأجل المحدد حوالي 5100 من الطلبات ، التي انصبت على الأحداث الكبرى التي عرفتها البلاد ، و على ما تخللها من حالات فردية . وقد استمعت إلى حوالي 8000 شخص، وأصدرت حوالي 5500 مقرر منها حوالي 750 مقرر تمهيدي بإجراء خبرات أو منح تعويضات مسبقة . وأكثر من 4700 مقرر نهائي ، منها ما يقرب من 3700 مقرر بإباء تعويضات نهائية عن الأضرار المادية و المعنوية بلغ عدد المستفيدين منها ما يناهز 7000 شخص . و بلغ مجموع تلك التعويضات ما يناهز مليار درهم أي 100 مليار سنتيم (أي حوالي مائة مليون دولار أمريكي) علما بأن الهيئة كانت قد اتخذت كافة التدابير الكفيلة بتنفيذ مقررات التعويض في أقصر الآجال. ورغم ذلك - يؤكد زهاري - أن مجال عمل هيئة التحكيم المستقلة لم يمتد إلى جوانب واسعة من جبر الضرر المعتمل أساسا في جبر الضرر الجماعي صونا لحفظ الذاكرة وعدم تكرار ما جرى .وحق الضحايا في معرفة الحقيقة ، وإصدار التوصيات الأساسية، وخاصة منها المتعلقة بإصلاح المؤسسات الفاسدة في القضاء و الإدارة و الجيش و السلطة.

لهذا أصرت الجمعيات الحقوقية على أن معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واعتبرت أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بإنشاء لجنة للحقيقة تحترم الأسس الدولية للعدالة الانتقالية ، وتهدف بالأساس تحقيق ما يلي:

- التدابير المستعجلة؛
- الكشف عن الحقيقة وإحداث هيئة للحقيقة؛
- الاعتذار العلني والرسمي للدولة؛
- التعويض وجبر الضرر والتأهيل والاسترداد؛
- حفظ ذاكرة الأمة والمجتمع؛
- الإصلاحات المؤسساتية والتدابير التشريعية والإدارية والتربوية والحمائية؛

وهو ما دفع الملك إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 7 يناير 2004.

وركزت الهيئة - يضيف زهاري - في عملها على دراسة الملفات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت في الفترة الممتدة منذ أوائل الاستقلال إلى تاريخ المصادقة الملكية على إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي سنة 1999.

وتوصلت هيئة الإنصاف والمصالحة ب 22272 طلبا ، منها 10169 سبق لهيئة التحكيم المستقلة أن توصلت بها خارج الأجل (بعد 3 يناير 2000).

وخلص زهاري في عرضه إلى طرح مجموعة من الأسئلة بخصوص تجربة المغرب في العدالة الانتقالية منها: هل تمكنت الهيئة من استجلاء الحقيقة، وتحديد المسؤوليات؟ هل عكست مقاربتها لجبر الضرر الأهداف العامة المتعارف عليها دوليا في مجال جبر الضرر الفردي والجماعي؟ وهل طبيعة الهيئة غير القضائية غيبت إعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب ليسود خطاب الصفح؟ وهل تم البحث عن شروط من أجل العفو عن الجرائم السياسية؟ وهل قامت الدولة بإصلاح للمؤسسات الفاسدة التي كانت مسؤوله بشكل أو بآخر عن الانتهاكات الجسيمة التي سادت في الماضي؟ وإجمالا إلى أي حد اعتمدت هيئة الإنصاف والمصالحة المبادئ العامة والتوجيهية الأساسية المتعلقة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة في الإنتصاف والجبر؟

واعتبر زهاري أن أهم انجاز لهيئة الإنصاف والمصالحة يتمثل في أنها وضعت حدا للمنازعة في وجود انتهاكات جسيمة في بلادنا. وفي حقيقة هذه الانتهاكات التي امتدت لأربعة عقود من الزمن. ففي وقت سابق كان هناك إنكار ونفي رسمي للمعتقلات السرية، وللمعتقلين السياسيين. وفيما بعد تم الاعتراف بهذه الظاهرة بالإفراج عن المعتقلين وإطلاق سراحهم. وفي نفس الوقت تعالت مجموعة من الأصوات التي اعتبرت أن ما وقع كان أمرا معزولا ولم يشكل نمطا ثابتا. وجاءت الهيئة لتضع حدا لهذه المنازعة.

إن التجربة المغربية يخلص زهاري كانت غنية وتميل نحو الخصوصية بالمقارنة مع التجارب العالمية. ففي فريدة واستثنائية لكونها كما سبقت الإشارة إلى ذلك تجربة حدثت في ظل استمرارية نفس النظام السياسي. لكن يبقى من المؤكد أن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة هي أكثر تقدما من هيئة التحكيم المستقلة. ورغم أن هيئة الإنصاف والمصالحة ليست هيئة قضائية ، لكن هناك من اعتبر أن بإمكانها أن تلجأ إلى الأساليب المعمول بها في البحث القضائي (أدلة ، شهود، قرائن إلخ ...)

وهناك من اعتبر أن الهيئة اكتفت فقط بتهيىء الملفات ووجهتها إلى مجموعة من الأجهزة والسلطات العمومية. وتلقت أجوبة كانت في أغلبها ناقصة. وهذا الأمر كان من العوائق الأساسية التي لم تؤدي إلى إستجلاء الحقيقة.

وخلال الجلسة الثانية من برنامج الجامعة قدم حسن عوض عضو المكتب المركزي للعصبة عرضا حول « صياغة المشاريع في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة» ركز فيه على تبيان وشرح التقنية المعتمدة في صياغة مشروع من طرف جمعية من المجتمع المدني قبل تقديمه لجهة ممولة. فاكد بعد تعريفه لمفهوم المشروع على أن هناك جهات ومنظمات وجمعيات محلية ودولية لديها ميزانيات مخصصة لتمويل بعض المشاريع في الحقول التنموية. وهي بذلك تبحث عن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لتقدم لها تلك المنح والمخصصات التمويلية لمساعدتها في تحقيق أهدافها. وبالطبع هناك عشرات المنظمات والجهات التي تقوم بتقديم المنح كمنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإقليمية والإسلامية والعربية. بالإضافة إلى الشركات التجارية والجهات الرسمية الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة كمنظمة الفاو واليونيسيف ... وغيرها أما على الصعيد الوطني فهناك جهات حكومية وغير حكومية تساهم في تقديم منح لفائدة الجمعيات في إطار خلق شراكات معها كالجامعات المحلية ومجالس العدن والوزارات (كالعدل والحريات، الشباب والرياضة ، الشؤون الاجتماعية ...) إضافة إلى مؤسسات ومنظمات دولية معتمدة بالمغرب . لكن قبل تقديم طلب التمويل لا بد من المرور من مرحلة أولية قبل صياغة المشروع وهي مرحلة الاستكشاف والتي يجب الالتزام فيها بضوابط معينة ومحددة مسبقا من طرف الجهة الممولة (هذه الضوابط تختلف من جهة إلى أخرى). كما أن عدم الامتثال لهذه الضوابط يشكل 90 % من أسباب فشل تبني المشروع من طرف الجهة الممولة. لينتقل بعد ذلك إلى شرح بقية مراحل تهييئ المشروع من خلال الوقوف بالتفصيل عند العناصر المكونة له ك:

- السياق وتحليل الوضعية.
- الفئة المستهدفة من المشروع.
- الإطار المؤسساتي للمشروع.
- الهدف التنموي.
- الهدف المباشر أو الأهداف المباشرة.
- الأنشطة المرتبطة بالمشروع .
- الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروع سواء أكانت مادية أو عينية أو مساعدات تقنية .
- الميزانية المخصصة للمشروع . ومن المستحسن تقديم هذه الميزانية على شكل جدول كما توقف حسن عوض عند المرحلة الأخيرة في صياغة المشروع، والمرتبطة بالتتبع والتقويم. وهنا عللينان مهمتان جدا، تمكن الجمعية المحتضنة للمشروع والجهة الممولة له من مرافقة المشروع من البداية إلى النهاية.

من جهته قدم عبد الرزاق بوغنبور عضو المكتب المركزي للعصبة مداخلة حول « التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الواقع والآفاق».

في بداية مداخلته تناول المحاضر إشكالية التعريف والمصطلحات التي يتم تداولها في هذا الحقل المعرفي على المستوى البيداغوجي داخل منظومة التربية والتكوين بالمغرب فالتربية على المواطنة تتوخى تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية والتدرب على ممارستها وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين الإنسان/ المواطن القادر على السير بالمجهود التحديثي والتنموي لبلاده في وقت تزايدت فيه انتظارات المواطنين ومستلزمات العالم الذي نعيش فيه وقبل المضي في تحليل غايات التربية على المواطنة وعلاقتها بالتربية على حقوق الإنسان أكد المتدخل انه لا بد من الجواب عن السؤال المركزي المتعلق بمفهوم التربية على المواطنة ، والذي يحيلنا على ثلاثة مفاهيم أساسية

« المفهوم السياسي ويقترن بحقوق المواطن في المشاركة في الحياة العامة

« المفهوم القانوني ويهم الحقوق المدنية والاقتصادية للمواطن كالحق في الحياة والحرية والأمن والمساواة والملكية دون إغفال واجبات المواطن كحماية الوطن وأداء الضرائب واحترام القوانين

« المفهوم الإداري للمواطنة فيهيد أمرين أساسيين هما المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية وحماية المعطيات الشخصية للمواطن كالأصل العرقي والاجتماعي والانتماء السياسي والمعتقدات الدينية واحترامها

وأوضح بعد ذلك أن غايات التربية على المواطنة تتلخص في المجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين المواطن /الإنسان الواعي والممارس لحقوقه وواجباته تجاه ذاته وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها. والتربية على المواطنة هي بالأساس تربية على المبادرة والمسؤولية والاستقلالية . وهي لا تعد فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه، إذا ما عبئت الوسائل المناسبة (طبيعة المناهج، نوعية الأنشطة التربوية، نوعية الاستراتيجيات التعليمية...) القدرة على أن يكون في كل سن، وفي كل لحظة مواطنا بكل المقاييس.

أما مفهوم التربية على حقوق الإنسان، فيندرج في ديناميه يتعرف المتعلمون من خلالها على حقوقهم وحقوق الآخرين ضمن إطار من التعلم الذي يقوم على المشاركة والتفاعل. وختم هذا المحور بالتأكيد على العلاقة الوثيقة بين التربية على حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، إذ لا يمكن لأي منهما أن تستقيم دون الأخرى.

وانتقل بعد ذلك للحديث عن المرجعيات الدولية والوطنية التي كانت وراء الإعلان عن إستراتيجية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمغرب.

وفي ختام مداخلته تناول بوغنبور جوانب القصور في تنزيل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وقيم المساواة، إذ أشار إلى انه بالرغم من انخراط المغرب في عشرية التربية على حقوق الإنسان ووضعه استراتيجية في الموضوع، وبالرغم من التزامه وإقراره بمراجعة المضامين، وخلقه لمجموعة من البرامج والميكانيزمات الموازية، وبالرغم من تحديد نفس الاختيارات على صعيد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فان مستوى إعمال هذه الاختيارات، لا يزال يعكس التفاوت الملموس بين المبادئ والتزامات القطاعات المعنية وبين التجسيد الفعلي لها على مستوى المضامين المتضمنة بالكتاب المدرسي ، وسجل أن تأسيس وتفعيل وتوسيع خريطة الأندية المتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان والمواطنة لازالت ضعيفة جدا داخل المؤسسات التعليمية فعدد الأندية لا يتجاوز 643 حسب جرد سنة 2011 وعدد التلاميذ المنخرطين لا يتعدى نسبة 3 من مجموع التلاميذ المتمدرسين

أشار إلى مجموعة من الآليات الضرورية لتفعيل إستراتيجية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمنظومة التربية والتكوين ببلادنا وهي:

- ضرورة بلورة فلسفة اجتماعية وتربوية منسجمة المكونات، داعمة وموجهة لسياسة تربوية شاملة لرؤية واضحة وهادفة للإنسان_المواطن_ مجتمع المواطنة، مدرسة مواطنة
- الانطلاق من هذه الفلسفة في وضع المقومات والأسس التربوية والبيداغوجية والاجتماعية لتربية مواطنة، مفهوم النشئة السياسية
- البلورة العملية لقيم وموجهات التربية المواطنية في البرامج والأهداف والخطط.
- الانتقال من الأهداف المعلنة والمقررة إلى فعل ثقافي معوسس.
- نشر ثقافة المبادرة الحرة بين مختلف الفاعلين

التربويين (الاهتمام بالنوادي والأنشطة التربوية ودعم جمعيات الآباء والأولياء، وتوفير مشاريع المؤسسات، مما يفور المناخ الفعلي التربوي والاجتماعي والإنساني الملائم لعلاقات منتجة(استثبات واع لثقافة الحقوق والواجبات).

– ضرورة التفكير في توطين __منظومة ثقافية متكاملة__ من المعارف والخبرات والتجارب والأخلاقيات المهنية، ومن الأعراف والتقاليد والقيم والمعايير والضوابط. المنظمة للفكر (مرجعية إرشادية) جميع الفاعلين (مدرسين، تلاميذ، أطر إدارية وتربوية مختلفة).

–توطين فكرة ثقافة التشارك في كافة المراحل والسياقات، والعمل على تأطير ذلك بقوانين ومساطر ملزمة للجميع.

– الانفتاح الواعي والمتوازن على المحيط، والتواصل التفاعلي مع مختلف مكوناته ومؤسساته وفاعليه وفعاليته ومجالاته السياسية منها والاقتصادية والثقافية والاجتماعية(الأسرة، القطاع الخاص، المرفق العمومي، الشارع، ووسائل الإعلام، وهيئات المجتمع المدني...)

وخلال الليل تم عرض الشريط الوثائقي : « رواد المجهول » الذي يتحدث عن معاناة معتقلي قلعة مكونة وأكدز خلال سنوات الرصاص على لسان المعتقلات والمعتقلين في إطار عملية جبر الضرر الفردي والجماعي ، وإنعاش الذاكرة تعزيزا لضمانات عدم التكرار .

وصباح اليوم الثاني كان موعد المشاركات والمشاركين في الجامعة مع مداخلة خامسة قدمها الأستاذ النقيب حسن وهبي رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب حول «معايير المحاكمة العادلة بين القوانين الوطنية والمعايير الدولية » .

حيث اعتبر في البداية أن الحق في محاكمة عادلة هو من أهم حقوق الإنسان الرئيسية. فكل محاكمة تشهد بالتزام الدولة باحترام حقوق الإنسان .

وأشار على أن المواثيق والمعاهدات الدولية أصلت لهذا الحق كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ان « لكل إنسان ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، الحق في أن تنظر قضية محكمة مستقلة ومحايدة ، نظرا منصفا وعلنيا ، للفصل ... في أي تهمة جزائية توجه إليه ، وكل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علنية».

المحاكمة العادلة __ حسب حسن وهبي – هي المحاكمة التي تستوجب مقاضاة المتهم بشأن الاتهام الموجه اليه أمام محكمة مستقلة محايدة، منشاة بحكم القانون قبل اتهامه طبقا لإجراءات علنية، يتاح له من خلالها الدفاع عن نفسه مع تمكينه من مراجعة الحكم الصادر ضده من قبل قضاء أكثر علوا من المحكمة التي حكمت عليه.

ونصت المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان – على أن « الناس جميعا سواء أمام القانون وهم يتساوون في التمتع بحماية القانون دونما تمييز كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز».

وهو الأمر يضيف المحاضر الذي تضمنته المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن « لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة نظرا منصفا وعلنيا للفصل في حقوقه والتزاماته. وفي أي تهمة جنائية توجه إليه».

وقد نص المبدأ رقم (1) من المبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال القضاء على إن « تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه، ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية».

واعتبر الأستاذ النقيب أن لكل متهم بارتكاب فعل جنائي الحق في أن يحصل على مساعدة من مترجم شفهي دون مقابل إذا لم يكن يفهم أو يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

وخلص على أن أهم الأركان الرئيسية لشروط وضمانات المحاكمة العادلة هو مبدأ تكافؤ الفرص بين الدفاع والادعاء. وقد وضع هذا الحق ليكفل للمتهم نفس السلطات المخولة للادعاء من حيث استدعاء الشهود والزامهم بالحضور وفحص واستجواب أي شاهد إثبات يستدعيه الادعاء.

وهو ما يخول لكل فرد الحق في أن يعتبر بريئا وأن يعامل أثناء المحاكمة باعتباره بريئا إلى أن يصدر الحكم بادانته وفقا للقانون في سياق محاكمة تتفق مع الحد الأدنى للشروط الأساسية المقررة للعدالة.

وتضمن برنامج الجامعة كذلك ورشات تطبيقية أطرها أعضاء المكتب المركزي للعصبة.

تمحورت الورشة الأولى حول : «مراقبة المحاكمات وتقنيات إعداد التقارير حولها» أطرها محمد زهاري رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حيث تقدم بأرضية تمحورت حول المعايير الدولية وضمانات المحاكمة العادلة، والتي قسمها إلى خمسة محاور جاءت كما يلي:

– حق المتهم في محاكمة عادلة : علانية المحاكمة– شفوية المحاكمة – تدوين إجراءات التحقيق – المواجهة بين الخصوم – المساواة بين الخصوم أمام القضاء – الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له ؛

– الضمانات المتعلقة بالمتهم : الحق في المحاكمة حضوريا – الحق في عدم الإكراه على الشهادة على النفس أو الإقرار بالذنب – الترجمة الشفهية والتحريرية – الشهود

– حق المتهم في الدفاع عنه بواسطة محام – افتراض البراءة ؛

– الضمانات المتعلقة بالقاضي: طرح النزاع أمام القضاء العادي – الحق في المساواة أمام القانون والمحاكم – الحق في محاكمته أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مشكلة وفق القانون؛

– الضمانات المتعلقة بالحكم : تعليل الأحكام – الطعن في الأحكام؛

– الضمانات المتعلقة بالعقوبة ؛

واستحضر منشط الورشة التجربة الأخيرة للعصبة فيما يتعلق بإعدادها لتقرير مراقبة وملاحظة محاكمة المعتقلين على خلفية أحداث إكديم إزيك أمام المحكمة العسكرية بالرباط من 1 إلى 16 فبراير ، وقدم المنهجية التي تم اعتمادها والمتعلقة أساسا بالحديث عن الأجواء قبل المحاكمة ، وخلال المحاكمة داخل قاعة الجلسات ، والأجواء خارج القاعة أو المواكبة .

وشارك المستفيدات والمستفيدون من الورشة في إنجاز ملخص لتقرير افتراضي حول محاكمة جنائية سياسية.

في حين ركزت الورشة الثانية حول « دراسة حالات من اجل تحديد الخرق وتصنيفه» التي نشطها عبد الرزاق بوغنبور عضو المكتب المركزي ، والذي اعتمد فيها على تقنية توليد الأفكار واستثمار المعلومات المتداولة لدى المشاركين ، وتحقيقا للأهداف المسطرة وضع المساهمون في هذه الورشة إستراتيجية عمل تنطلق من تحديد محاور الورشة ودراسة حالات مختلفة من أجل ممارسة تطبيقية لما تم التوصل إليه نظريا في المرحلة الأولى مع ضرورة استثمار المداخلات الأربع المقدمة ضمن فعاليات الجامعة ، وبعد نقاش مستفيض ضمن مسافة زمنية بلغت ساعة ونصف اتفق المشاركون على ما يلي:

1 – الخرق في المجال الحقوقي :هو كل انتهاك لحقوق الإنسان أو شطط في استعمال السلطة يفضي إلى المس بكرامة الفرد أو الجماعة

2 – آليات رصد الخروقات في المجال الحقوقي :وسائل الإعلام المتنوعة المحايدة – المعاينة المباشرة والميدانية للخرق – لجوء المتضرر/ المتضررون إلى الجهات المعنية:(القضاء – الجمعيات الحقوقية – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – رفع شكاوى فردية أو جماعية للجن حقوق الإنسان الدولية

3 – الوسائل الممكنة للحد من الخروقات : توثيق الخرق وتصنيفه وفق المرجعية الحقوقية «الدولية أولا والوطنية ثانيا» – مراسلات الجهات والقطاعات الحكومية المعنية بالخرق بعد تحديدها – إصدار مواقف حسب طبيعة الخرق: بيان __ بلاغ – تصريحات صحفية – عقد ندوة صحفية __ حسب خطورة الخرق __ من أجل فضحه وجعله قضية أساسية يتتبعها الرأي العام ، إلى حين الحسم فيها – التظاهر والاحتجاج السلمي مع اعتماد أشكال نضالية جديدة.

بعدها اشتغل المشاركات و المشاركون ضمن خمس مجموعات على 10 حالات تضمنت خروقات في مجال حقوق الإنسان، واعتمادا على ما سبق حددوا الخروقات بدقة والمبادئ الكونية التي تم المس بها .

ونشط الورشة الثالثة حسن علوض حول : « كيفية اعداد وصياغة التقارير الدورية والموازية لحقوق الانسان » الذي قام في البداية بتحديد منهجية الاشتغال وذلك بتقسيم زمن الورشة إلى قسمين توظفا للموضوع من خلال عرض تم فيه التطرق إلى اللجان التي تعهد لها الاتفاقيات الدولية بمراقبة تنفيذ الدول، لالتزامها بموجب التصديق على اتفاقية ما ومتابعة تنفيذ التقدم المحرز من قبل الدولة في هذا الصدد. وعلى هذا الأساس وبمجرد إتمام الاشتراطات الدستورية للتصديق على الاتفاقية الدولية، يكون للاتفاقيات قوة القانون الداخلي، وتلتزم مؤسسات الدولة بإعمال نصوص الاتفاقية الدولية بحسبانها جزءا من القانون الداخلي. هذه اللجان هي آليات تعاهدية دولية لحماية حقوق الإنسان مرتبطة ب 10 اتفاقية أساسية تنص صراحة على وجود آليات للتطبيق كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.... واهم الاختصاصات المشتركة بين اللجان هو تلقي ودراسة التقارير من طرف الدول. وتقدم الدول على العموم إضافة إلى التقارير التكميلية، نوعين من التقارير، الأول يعرف بالتقرير الأولي، ويكون بعد عام أو عامين من انضمام الدولة الى الاتفاقية، وينيح التقرير الأولي للدولة الطرف أول فرصة لأن تعرض على لجنة الاتفاقية مدى استجابة قوانينها وممارساتها مع الاتفاقية التي صدقتها. والثاني يعرف بالتقرير الدوري ويقدم في مدة زمنية تحددها كل اتفاقية، ويتضمن التقدم المحرز للاتفاقية في التطبيق العملي بالنسبة للدول الأطراف في الاتفاقية. كما ركز منشط الورشة خاصة على ما يسمى بالتقارير الموازية أو تقارير الظل حيث تعمل هذه التقارير على توثيق مدى تقدم أية حكومة على صعيد ممارسات حقوق الإنسان . قد تدعو تلك «اللجن» جماعات المجتمع المدني المعروفة أيضا باسم «المنظمات غير الحكومية» لتزويدها بما تملكه من معلومات بديلة حول التقرير موضع المراجعة. ليركز المنشط بعد ذلك على اهمية هذه التقارير من حيث تحقيقها لمجموعة من الأهداف، كما فصل في شرح وتبيان منهجية إعداد تلك التقارير الموازية بالتركيز على الإطار المعياري والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة على أرض الواقع .بعد عرضه النظري والإجابة على بعض استفسارات المتكونين، انتقل المنشط إلى الشق التطبيقي للورشة من خلال تمرين تطبيقي، فتم توزيع الحاضرين إلى أربع مجموعات للاشتغال جماعة قصد تبيان نقط الضعف ونواقص وثيقة الاستعراض الدوري الشامل للمغرب لسنة2012 والتي عرضت أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورته الحادية والعشرون. حيث تمكن الجميع من استخراج العديد منها والتي لم يجب عنها تقرير الدولة المغربية. هذه النقط تم تركيبها من طرف المجموعات في شبه تقرير وظفت فيه تقنيات صياغة التقارير الموازية، حيث اعتبر هذا تحقيقا لأهداف الورشة.

بالمناسبة تم توزيع مجموعة من الوثائق ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان ، وإحالة المشاركين على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنيت لها علاقة بموضوع الورشة.

إدريس اليزمي

الاحد 17 رجب 1434 هـ 26 مايو 2013 العدد 12598

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، التقى أخيرا وزير شؤون حقوق الإنسان في مملكة البحرين، الدكتور صلاح بن علي عبد الرحمن، بحضور عدد من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي وأعضاء سابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك على هامش زيارة الوفد الرسمي البحريني للمغرب.

إدريس اليزمي

الاحد 17 رجب 1434 هـ 26 مايو 2013 العدد 12598

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، التقى أخيرا وزير شؤون حقوق الإنسان في مملكة البحرين، الدكتور صلاح بن علي عبد الرحمن، بحضور عدد من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي وأعضاء سابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك على هامش زيارة الوفد الرسمي البحريني للمغرب.

إدريس اليزمي

الاحد 17 رجب 1434 هـ 26 مايو 2013 العدد 12598

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، التقى أخيرا وزير شؤون حقوق الإنسان في مملكة البحرين، الدكتور صلاح بن علي عبد الرحمن، بحضور عدد من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي وأعضاء سابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك على هامش زيارة الوفد الرسمي البحريني للمغرب.

اتفاقية شراكة بين الـ CNDHوكليّة آسفي

هسبريس من مراكش
الأحد 26 ماي 2013 - 19:15

أعلنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش والكلية المتعددة التخصصات بآسفي، التابعة لجامعة القاضي عياض، عن توقيعهما اتفاقية شراكة تهدف إلى الاستفادة من خبرة وتجربة وإمكانيات كل طرف في وترسيخ قيم المواطنة وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق، كما ترمي إلى تشجيع كل المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان.

وفي إطار "كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة وحقوق الإنسان"، الذي تم إحداثه مؤخرا بموجب اتفاقية بين اللجنة الجهوية ذاتها والجامعة نفسها، ينشط سعيد خمري، غدا الاثنين، محاضرة عن "دستور 2011: بناء جديد للمواطنة".

صحف المغرب | **النقاش حول الصحراء يدفع الصبار إلى الاعتراف بـ 'شوفينيته'**

الأحد, 26 أيار/مايو 2013 23:02 موقع لكم

محمد الصبار

فاطمة شكيب – كشفت عناوين الصحف الصدارة يوم الاثنين (27 ماي الجاري) أن سعد الدين العثماني وزير الخارجية والتعاون قال إن عبد الكريم الخطيب أشرف على تسليم نيلسون مانديلا أموالا وأسلحة بموافقة الملك الراحل الحسن الثاني، وجاء فيها أيضا أن "حرب الشوارع" تندلع بين حزبي الاستقلال و"العدالة والتنمية" بفاس، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، يقول "الآن زاد اقتناعي بمغربية الصحراء إلى حد الشوفينية"، وفيما يلي التفاصيل.

العثماني: الخطيب سلم مانديلا أموالا وأسلحة بموافقة الحسن الثاني

كشف وزير الخارجية والتعاون، سعد الدين العثماني قنبلة، أن المغرب قدم، عن طريق مؤسس حزب "العدالة والتنمية" الراحل عبد الكريم الخطيب، أسلحة لجنوب إفريقيا، التي "ردت" الجميل باعترافها بالجمهورية الوهمية للبوليساريو، وجاء في جريدة "أخبار اليم" أن العثماني قال إن "نيلسون مانديلا، الزعيم التاريخي لجنوب إفريقيا، كشف في حفل حضره عبد الكريم الخطيب بجنوب إفريقيا، أن أول شحنة أسلحة تلقاها في حربه ضد نظام الأبارتهايد العنصري كانت من المغرب، بعدما توجه إلى الرباط والتقى الخطيب". وأضاف العثماني، أن "مانديلا طلب من عبد الكريم الخطيب التوسط له لمقابلة الحسن الثاني، لأنه كان يريد مالا وأسلحة، فرد عليه عبد الكريم الخطيب بأنه سيعمل على تحقيق رغبته في أقل من 24 ساعة، وقدم له قدرا من المال، ثم سأله عن المكان الذي يريد أن يتسلم فيه الأسلحة، بعدما استشار الحسن الثاني في الأمر".

"حرب الشوارع" تندلع بين "الاستقلال" و"العدالة والتنمية" بفاس

اضطر حزب "العدالة والتنمية" بمدينة فاس، إلى توقيف أشغال لقاء تواصلي عقده برلمانيان من الحزب مع نساء منطقة زواغة الشعبية، بعد ما عمد أنصار حزب "الاستقلال" إلى اقتحام مقر المقاطعة التي تحتضن أشغال هذا اللقاء. وذكرت جريدة "المساء" أن المستشارين من حزب الاستقلال" شاركوا لاحقا في ما اسماه حزب "العدالة والتنمية" "نسف" هذا اللقاء التواصلي، الذي كان ينشط فقراته كل من البرلماني حسن بومشيطة والبرلمانية إلهام الوالي.

"إرهابيون" مفترضون يستنزفون أمن البيضاء

ذكرت "المساء" أن عناصر الفرقة الوطنية للشرطة االقضائية حققت، مع 5 أشخاص يشتبه في وجود ارتباط وثيق لديهم مع تنظيم القاعدة، بعد أن تم اعتقالهم الأسبوع الماضي بكل من الدارالبيضاء ومدن بشمال المغرب.

وكشفت نفس الجريدة، أن المتهمين الخمسة، ضبطت بحوزتهم مواد يعتقد أنها تستعمل في صنع متفجرات تقليدية، أحيلت على عناصر الشرطة التقنية والعلمية قصد التأكد من مكوناتها.

مواجهات عنيفة بالسمارة تخلف 26 إصابة في صفوف القوات العمومية

خلفت مواجهات عنيفة بين قوات الأمن العمومية ومتظاهرين داعمين لأطروحة الانفصال عشرات الإصابات في صفوف قوات الأمن، في الوقت الذي يتهم "الانفصاليون" أفراد القوات العمومية بمهاجمتهم ومحاولة تفريقهم بالقوة، وحول حصيلة أحداث العنف، ذكرت جريدة "المساء"، أنها أسفرت عن إصابة 26 عنصرا من مصالح الأمن العمومي، بجروح متفاوتة الخطورة.

شباط يوزع سيارات على أنصاره منهم الكيحل وبنحزة

ذكرت "أخبار اليوم" أن حميد شباط، الأمين العام لحزب "الاستقلال" وزع سيارات على أنصاره في قيادة الحزب، وخاصة مناصريه في الشبيبة الاستقلالية عبد القادر الكيحل، رئيس الشبيبة، الذي استفاد من سيارة (كات كات)، فيما استفاد عادل بنحمزة، القيادي بالشبيبة أيضا؟، من سيارة (داسيا لوغان). ;وحسب نفس الجريدة فقد اشترى شباط 50 سيارة للحزب.

أفتاتي يدعو إلى محاكمة مسؤولي "دوزيم" بسبب مغنية ظهرت بملابس داخلية في 'موازين'

ذكرت جريدة "الأخبار" أن عبد العزيز أفتاتي القيادي في حزب "العدالة والتنمية"، طالب بمحاكمة القناة الثانية "دوزيم" على خلفية بثها لسهرة جيسي جي التي ظهرت فيها هذه الأخيرة بملابس داخلية. واعتبر أفتاتي، أن مثل هذه العروض هي بالأساس "سخرية" من الغير، مضيفا "أن الحكومة لا يمكن أن تصبح رقيبا على ما يشاهده الناس، خاصة وأن القناة الثانية معروف خطها التحريري ومن يديرونها".

الصبار: الآن زاد اقتناعي بمغربية الصحراء إلى حد الشوفينية

نقلت "الأخبار" قول محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان "إن تقارير المنظمات الحقوقية بشأن الأوضاع في الصحراء تتسم بتداخل نما هو سياسي بما هو حقوقي" مشيرا إلى "التوظيف السياسي لورقة حقوق الانسان في الصحراء بعينها، سواء داخليا أو خارجيا، مع نشر تقارير تفتقد إلى المصداقية فيما يتعلق بالاختطاف"، وعرفت الجلسة التي كان يتحدث فيها الصبار، مناقشات صاخبة، بينه وبين انفصاليي الداخل، حيث أعلن بعضهم انتماءه صراحة إلى بوليساريو، في حين انتقد آخرون مواقف الصبار، معتبرين أنها لا تشبه ما كان يصرح به قبل توليه منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، وهو ما رد عليه الصبار بقوله "أنا الآن أكثر اقتناعا بمغربية الصحراء إلي حد الشوفينية".

سحل أمين 100 متر وضرب بنعبد السلام ونقل عضو اللجنة الإدارية للإتحاد المغربي للشغل إلى المستعجلات

الأحد, 26 أيار/مايو 2013 19:07 حميد المهدوي

فرقت القوات العمومية بعنف، مساء الأحد 26 ماي وقفة نظمها نشطاء حركة 20 فبراير بالرباط من أجل المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ونقل مصابون إلى قسم المستعجلات بينهم عبد الله الفناطسة عضو اللجنة الإدراية للإتحاد المغربي للشغل.

وقال الرئيس السابق لـ"الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" عبد الحميد أمين إن الشرطة سحلته لمسافة 100 متر، مشيرا في اتصال هاتفي مع الموقع إلى أن عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيس "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" بدوره تعرض لإعتداء أمني عنيف.

وأكد أمين تعرض سعيد خير الله، عضو المكتب الجامعي لـ"لجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي" للضرب أيضا، مشيرا إلى وجود إصابات عديدة في صفوف المحتجين دون أن يتمكن حتى الساعة من حصر عددها.

وأشار أمين إلى أنه معتصم الآن ومصر على العودة إلى النقطة التي انطلق منها سحله، مؤكدا على عدم تنازله عن كرامته مهما كلفه ذلك من ثمن.

وذكر أمين أن الشرطة منعت أيضا وقفة نظمت مساء نفس اليوم في حدود الساعة الخامسة والنصف مساء أمام الإتحاد المغربي للشغل "احتجاجا على اغلاق مقر الأخير في وجه مناضلي الإتحاد المنتمين للتوجه الديمقراطي".

يشار إلى أن بعض "المعتقلين السياسيين" تدهورت صحتهم بشكل كبير ومنهم من اقترب من الموت بعد أن فاق إضرابهم عن الطعام يوم السبعين، أمام صمت وزارة العدل ومندوبية السجون وبعض الجمعيات الحقوقية والمدنية.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

تحدى الجمعيات الحقوقية بالإدلاء بحالة اختطاف واحدة في الصحراء منذ تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الصبار: الآن زاد اقتناعي بمغربية الصحراء إلى حد الشوفينية

النعمان اليعلاوي

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال ندوة نظمها «تيار اليسار المواطن» بالحزب الاشتراكي الموحد، بمقر هيأة المحامين، أول أمس بالرباط: «إن تقارير المنظمات الحقوقية بشأن الأوضاع في الصحراء، تتسم بتداخل ما هو سياسي بما هو حقوقي»، مشيرا إلى «التوظيف السياسي لورقة حقوق الإنسان في الصحراء بعينها، سواء داخليا أو خارجيا، مع نشر تقارير تفتقد إلى المصداقية، في ما يتعلق بالاختطاف»، ومتحدّيا الجمعيات الحقوقية بـ«الإدلاء بحالة اختطاف واحدة وقعت في الصحراء منذ تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان». وأشار الصبار، في سياق ذي صلة، إلى أن سبب معارضة المغرب لتوسيع مهام «المينورسو» لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، «راجع إلى كون المهمّة المنوطة بالبعثة الأممية هي مراقبة وقف إطلاق النار»، و أن بعثة القبعات الزرق المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار «تشرف في كثير من الأحيان، على مراقبة احترام حقوق الإنسان، لكن في المناطق التي تعرف حربا»، يضيف الصبار.وأشار الصبار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يتوصل بأي شكاية من طرف معتقلي «أحداث أكديم إزيك»، إلا بعد مرور سنتين من وقوعها، مضيفا أن المجلس لا يمكنه أن يتدخل بصفة تلقائية، ما دام أن الملف معروض أمام القضاء، احتراما لاستقلاليته»، وقال الصبار: «كنا نتابع الملف، ضمانا للمحاكمة العادلة للمعتقلين».هذا، وعرفت الجلسة مناقشات صاخبة بين محمد الصبار وبعض انفصاليي الداخل، بينما أعلن بعضهم انتماءه صراحة إلى بوليساريو، في حين انتقد آخرون مواقف الصبار، معتبرين أنها لا تشبه ما كان يصرح به قبل توليه منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما رد عليه الصبار بقوله: «أنا الآن أكثر اقتناعا بمغربية الصحراء إلى حد الشوفينية».

من جانبه، انتقد محمد البوكيلي، ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ما وصفه بضعف تجاوب المغرب مع المنظمات الحقوقية، معتبرا أن جمعيته «تصطدم بواقع أن السلطات المغربية في منطقة الصحراء لا تتجاوب للقاء مبعوثيها، وهي بذلك تضيع فرصة على نفسها من أجل إعطاء صورة رسمية للرأي العام، والتي سنكون مجبرين على تضمينها في تقاريرنا»، مضيفا قوله: «لكن الدولة ترفض التعامل معنا في أغلب الأحيان»، داعيا إلى فتح تحقيقات حول التقارير الصادرة من الجمعيات الحقوقية حول حقوق الإنسان في الصحراء، من أجل « إعطاء مواقف الدولة مصداقية أكبر».ودعا البوكيلي إلى «حل ديمقراطي للنزاع، منفتح على جميع أطراف الصراع، قصد وضع حد للمآسي وإهدار الطاقات الاقتصادية، وعرقلة الوحدة المغاربية المنشودة»، مضيفا أن إطالة أمد النزاع في الصحراء ينجم عنه مزيد من الضحايا ونهب للخيرات، والفساد المالي والاغتناء غير المشروع، على حساب سكان المنطقة».

الخميسات حاضرة بالمنتدى العالمي لحقوق الانسان في دورته الخامسة بمدينة نانت الفرنسية

الجمعة, مايو 24, 2013

في إطار فعاليات الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ، المنعقد من 22 إلى 25 ماي 2013 بمدينة نانت الفرنسية، شارك كل من مركز الصحافة وحرية الرأي والمنتدى الأمازيغي للثقافة والتنمية بتمثيلية مشتركة، بعدما تعذرت مشاركة الزميل رشيد أزروال ورفض منحه تأشيرة الدخول التراب الفرنسي، حيث مثلت الإطارين معا الأخت "مينة بيتش" رئيسة المنتدى والكاتبة العامة للمركز، وبتقرير مشترك حول وضعية حقوق الإنسان بشكل عام والحقوق الثقافية واللغوية وقضايا الصحافة وحرية الرأي بشكل خاص.

وتشارك ممثلة الإطارين إلى جانب وفود أخرى مغربية سواء تعلق الأمر بالجمعيات والمنظمات الأمازيغية أو الحقوقية خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي شارك في عدة ورشات وبمداخلات متعلقة بالعديد من مواضيع حقوق الانسان وبرواق لعرض مجموعة غنية من إصداراته تضم أزيد من 300 إصدار بالإضافة إلى دعامات إلكترونية، كما شاركت أيضا الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان التي حضرت الجلسة الإفتتاحية وعقدت عدة لقاءات مع منظمات دولية والشخصيات الحقوقية الحاضرة بالمنتدى.

هذا وتنعقد هذه الدورة المنظمة من طرف السكرتارية الدولية الدائمة لحقوق الإنسان والحكومات المحلية، تحت الرعاية السامية للرئيس الفرنسي، تحت شعار "التنمية المستدامة وحقوق الإنسان : المعركة ذاتها؟"، حيث يضم برنامجها العديد من الجلسات واللقاءات والورشات، يسعى من خلالها تأكيد ضرورة إرساء تنمية مستدامة قائمة على احترام حقوق الإنسان بما يمكن من بلوغ تطور اجتماعي فعلي وتنمية عادلة في إطار يضمن تعزيز الديمقراطية وحماية البيئة، وهي مرامي يغنيها استضافة عدد كبير من المتدخلين والفاعلين باعتباره فضاء للنقاش العمومي المعمق والحر، المفتوح حول القضايا الهامة المتصلة بمجال حقوق الإنسان، حيث شاركت في هذه الدورة أزيد من 6000 فاعل حقوقي يمثل أزيد من 40 دولة .

مركز الصحافة وحرية الرأي.

AL BAYANE

Driss El Yazami au Forum de la FIDH

Le printemps arabe impose de nouveaux défis à la cause des droits de l'Homme

Les transitions socio-politiques majeures que vivent actuellement plusieurs pays de la région arabe imposent de nouveaux défis à la cause des droits de l'Homme et à leurs défenseurs, a souligné M. Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). 1168814

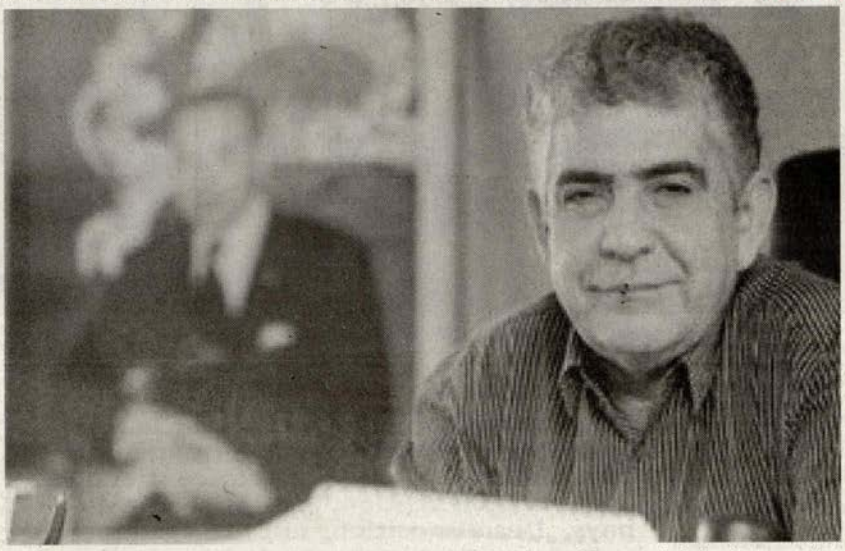

M. El Yazami, qui était l'invité du Forum de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), tenu jeudi et vendredi à Istanbul en prélude du 38-ème Congrès de la FIDH, a apporté un éclairage sur les transitions profondes en cours dans plusieurs pays de la région arabe et sur les enjeux principaux des droits de l'Homme dans ce cadre.

Il a assisté à la séance de clôture de ce Forum international aux côtés du président turc, M. Abdullah Gul, de la présidente de la FIDH, Mme Souhayr Belhassen, et du président de la Fondation turque des droits de l'Homme (HRFT), M. Sebnem Korur Fincanci.

M. El Yazami a saisi cette occasion pour mettre l'accent sur les causes profondes qui sont à l'origine du «bouleversement politique» que vivent plusieurs pays du printemps arabe, soulignant qu'il s'agit là d'un «processus irréversible d'émancipation de l'autoritarisme et du despotisme politiques qui ont longtemps imprégné et imprègnent encore les pays du printemps arabe».

Cette nouvelle page dans l'histoire de la région est porteuse d'une espérance humaine immense, a indiqué le président du CNDH, ajoutant qu'elle a été précédée de transformations sociales et culturelles, qui se sont accumulées longuement et lentement au fils du temps.

L'actuelle transition politique dans la région n'est que la traduction d'autres transitions, invisibles mais réelles, qui ont profondément transformé les sociétés de la région, a-t-il noté, citant dans ce cadre la transition démographique, la transition urbaine et la transition éducative, qui ont mis plusieurs décennies à se construire.

Pour M. El Yazami, de ces trois mutations sociales est né le nouvel et incontournable acteur socio-politique qu'incarnent désormais des jeunes éduqués, urbains et durablement ancrés dans l'ère de la culture numérique.

«Les droits de l'Homme sont au cœur de tous les enjeux politiques, sociaux et culturels du moment. Dans les négociations, les luttes pacifiques ou les tensions violentes, leur protection comme leur promotion ou leur ancrage constitueront l'indicateur majeur pour évaluer l'avancement dans la mise en œuvre d'un modèle de vivre ensemble citoyen et démocratique», a-t-il conclu.

Les représentants d'une centaine d'organisations venant de 122 pays à travers le monde ont pris part à ce Forum triennal, qui s'est tenu cette année sous thème principal de «transitions politiques et droits humains : expériences et défis» et qui se veut un moment de réflexion et de mise en perspective de l'action pour les droits de l'Homme.

Il a été animé par une centaine d'acteurs du monde de défense des droits humains, dont la marocaine Amina Bouayach, vice-présidente de la FIDH, l'iranienne Shirin Ebadi, prix Nobel de la Paix en 2003, la Pakistanaise Asma Jahangir, rapporteur spécial des Nations unies sur la liberté de religion de 2004 à 2012, et le tunisien Kamel Jendoubi, président de l'Instance supérieure indépendante pour les élections. Plusieurs sujets ont été approfondis à cette occasion se rapportant notamment à la lutte contre l'impunité, au renforcement de la justice, au soutien aux institutions et ONGs, à la place de la religion, au rôle des femmes comme actrices de la transition, aux droits des minorités, aux droits économiques et sociaux et au rôle des entreprises et des institutions financières internationales en période de transition.

Le Congrès du FIDH, dont la séance d'ouverture a été marquée par la participation du vice-premier ministre turc, Bechir Atalay, du président de la Cour pénale internationale, Song Sang-Hyun, et de la procureur générale, Fatou Bensouda, est un événement majeur qui réunit tous les trois ans les défenseurs des droits humains issus des organisations membres de la FIDH, ainsi que d'autres partenaires venus du monde entier, pour des échanges d'expériences et des alliances bénéfiques.

Ce n'est pas un hasard que le Congrès de la FIDH a invité à son Forum deux pays méditerranéen, le Maroc et la Turquie, a indiqué M. El Yazami, soulignant que ces deux pays ont entamé des réformes bien avant de ce qui est convenu d'appeler le printemps arabe.

«Le Maroc et la Turquie n'ont pas attendu le printemps arabe pour mettre en place des élections démocratiques, une alternance politique, une adhésion progressive aux instruments des droits de l'Homme etc», a confié M. El Yazami à la MAP, soulignant que chacun de ces deux pays est en train de mener, en tenant compte de son histoire et de ses particularités, «une expérience de transition progressive, douce et endogène».

La FIDH et le Maroc est «une vieille connaissance», a tenu à préciser M. El Yazami, rappelant que la Fédération a suivi les travaux de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) menés au Maroc, pays qui a abrité en 2000 le premier Congrès de la FIDH dans un pays musulman, c'est-à-dire 10 ans avant le printemps arabe. «Cela montre que la FIDH était consciente des évolutions et des réformes qui avaient été entamées au Maroc», a-t-il souligné.

Le FIDH a entamé ce samedi les travaux de son 38-ème Congrès interne qui se poursuivront jusqu'à lundi prochain, et qui verront notamment l'élection des nouvelles instances de la Fédération et l'approbation de résolutions concernant plusieurs points chauds de la planète à commencer par le cas de la Syrie, qui a largement dominé le Forum qui a précédé le congrès interne de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme.

«Cause des droits de l'Homme»
Le printemps arabe impose de nouveaux défis

«Le printemps arabe impose de nouveaux défis à la cause des droits de l'Homme», le président du Conseil national des droits de l'Homme

Les transitions socio-politiques majeures que vivent actuellement plusieurs pays de la région arabe imposent de nouveaux défis à la cause des droits de l'Homme et à leurs défenseurs, a souligné Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

El Yazami, qui était l'invité du Forum de la Fédération internationale des Ligues des droits de l'Homme (FIDH), tenu jeudi et vendredi à Istanbul en prélude du 38e Congrès de la FIDH, a apporté un éclairage sur les transitions profondes en cours dans plusieurs pays de la région arabe et sur les enjeux principaux des droits de l'Homme dans ce cadre.

Il a assisté à la séance de clôture de ce Forum international aux côtés du Président turc, Abdullah Gul, de la présidente de la FIDH, Souhayr Belhassen, et du président de la Fondation turque des droits de l'Homme (HRFT), Sebnem Korur Fincanci.

El Yazami a saisi cette occasion pour mettre l'accent sur les causes profondes qui sont à l'origine du «bouleversement politique» que vivent plusieurs pays du printemps arabe, soulignant qu'il s'agit là d'un «processus irréversible d'émancipation de l'autoritarisme et du despotisme politiques qui ont longtemps imprégné et imprègnent encore les pays du printemps arabe».

Cette nouvelle page dans l'histoire de la région est porteuse d'une espérance humaine immense, a indiqué le président du CNDH, ajoutant qu'elle a été précédée de transformations sociales et culturelles, qui se sont accumulées longuement et lentement au fils du temps.

L'actuelle transition politique dans la région n'est que la traduction d'autres transitions, invisibles mais réelles, qui ont profondément transformé les sociétés de la région, a-t-il noté, citant dans ce cadre la transition démographique, la transition urbaine et la transition éducative, qui ont mis plusieurs décennies à se construire.

Pour El Yazami, de ces trois mutations sociales est né le nouvel et incontournable acteur sociopolitique qu'incarnent désormais des jeunes éduqués, urbains et durablement ancrés dans l'ère de la culture numérique.

«Les droits de l'Homme sont au cœur de tous les enjeux politiques, sociaux et culturels du moment. Dans les négociations, les luttes pacifiques ou les tensions violentes, leur protection comme leur promotion ou leur ancrage constitueront l'indicateur majeur pour évaluer l'avancement dans la mise en œuvre d'un modèle de vivre ensemble citoyen et démocratique», a-t-il conclu.

Les représentants d'une centaine d'organisations venant de 122 pays à travers le monde ont pris part à ce Forum triennal, qui s'est tenu cette année sous thème principal de «transitions politiques et droits humains : expériences et défis» et qui se veut un moment de réflexion et de mise en perspective de l'action pour les droits de l'Homme.

Il a été animé par une centaine d'acteurs du monde de défense des droits humains, dont la marocaine Amina Bouayach, vice-présidente de la FIDH, l'iranienne Shirin Ebadi, prix Nobel de la Paix

en 2003, la Pakistanaise Asma Jahangir, rapporteur spécial des Nations unies sur la liberté de religion de 2004 à 2012, et le tunisien Kamel Jendoubi, président de l'Instance supérieure indépendante pour les élections.

Plusieurs sujets ont été approfondis à cette occasion se rapportant notamment à la lutte contre l'impunité, au renforcement de la justice, au soutien aux institutions et ONG, à la place de la religion, au rôle des femmes comme actrices de la transition, aux droits des minorités, aux droits économiques et sociaux et au rôle des entreprises et des institutions financières internationales en période de transition.

Le Congrès du FIDH, dont la séance d'ouverture a été marquée par la participation du vice-premier ministre turc, Bechir Atalay, du président de la Cour pénale internationale, Song Sang-Hyun, et de la procureur générale, Fatou Bensouda, est un événement majeur qui réunit tous les trois ans les défenseurs des droits humains issus des organisations membres de la FIDH, ainsi que d'autres partenaires venus du monde entier, pour des échanges d'expériences et des alliances bénéfiques.

Ce n'est pas un hasard que le Congrès de la FIDH a invité à son Forum deux pays méditerranéen, le Maroc et la Turquie, a indiqué El Yazami, soulignant que ces deux pays ont entamé des réformes bien avant de ce qui est convenu d'appeler le printemps arabe.

«Le Maroc et la Turquie n'ont pas attendu le printemps arabe pour mettre en place des élections démocratiques, une alternance politique, une adhésion progressive aux instruments des droits de l'Homme etc», a confié El Yazami à la MAP, soulignant que chacun de ces deux pays est en train de mener, en tenant compte de son histoire et de ses particularités, «une expérience de transition progressive, douce et endogène».

La FIDH et le Maroc est «une vieille connaissance», a tenu à préciser El Yazami, rappelant que la Fédération a suivi les travaux de l'Instance équité et réconciliation (IER) menés au Maroc, pays qui a abrité en 2000 le premier Congrès de la FIDH dans un pays musulman, c'est-à-dire 10 ans avant le printemps arabe.

«Cela montre que la FIDH était consciente des évolutions et des réformes qui avaient été entamées au Maroc», a-t-il souligné.

Le FIDH a entamé ce samedi les travaux de son 38e Congrès interne qui se poursuivront jusqu'à lundi prochain, et qui verront notamment l'élection des nouvelles instances de la Fédération et l'approbation de résolutions concernant plusieurs points chauds de la planète à commencer par le cas de la Syrie, qui a largement dominé le Forum qui a précédé le congrès interne de la Fédération internationale des Ligues des droits de l'Homme.

Publié le : 26.05.2013 - 07h31 - MAP

Le printemps arabe impose de nouveaux défis à la cause des droits de l'Homme (M. El Yazami)

Istanbul, 25 mai 2013 (MAP) Les transitions socio-politiques majeures que vivent actuellement plusieurs pays de la région arabe imposent de nouveaux défis à la cause des droits de l'Homme et à leurs défenseurs, a souligné M. Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

M. El Yazami, qui était l'invité du Forum de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), tenu jeudi et vendredi à Istanbul en prélude du 38-ème Congrès de la FIDH, a apporté un éclairage sur les transitions profondes en cours dans plusieurs pays de la région arabe et sur les enjeux principaux des droits de l'Homme dans ce cadre.

Il a assisté à la séance de clôture de ce Forum international aux côtés du président turc, M. Abdullah Gul, de la présidente de la FIDH, Mme Souhayr Belhassen, et du président de la Fondation turque des droits de l'Homme (HRFT), M. Sebnem Korur Fincanci.

M. El Yazami a saisi cette occasion pour mettre l'accent sur les causes profondes qui sont à l'origine du 'bouleversement politique" que vivent plusieurs pays du printemps arabe, soulignant qu'il s'agit là d'un 'processus irréversible d'émancipation de l'autoritarisme et du despotisme politiques qui ont longtemps imprégné et imprègnent encore les pays du printemps arabe".

Cette nouvelle page dans l'histoire de la région est porteuse d'une espérance humaine immense, a indiqué le président du CNDH, ajoutant qu'elle a été précédée de transformations sociales et culturelles, qui se sont accumulées longuement et lentement au fils du temps.

L'actuelle transition politique dans la région n'est que la traduction d'autres transitions, invisibles mais réelles, qui ont profondément transformé les sociétés de la région, a-t-il noté, citant dans ce cadre la transition démographique, la transition urbaine et la transition éducative, qui ont mis plusieurs décennies à se construire.

Pour M. El Yazami, de ces trois mutations sociales est né le nouvel et incontournable acteur sociopolitique qu'incarnent désormais des jeunes éduqués, urbains et durablement ancrés dans l'ère de la culture numérique.

'Les droits de l'Homme sont au c ur de tous les enjeux politiques, sociaux et culturels du moment. Dans les négociations, les luttes pacifiques ou les tensions violentes, leur protection comme leur promotion ou leur ancrage constitueront l'indicateur majeur pour évaluer l'avancement dans la mise en uvre d'un modèle de vivre ensemble citoyen et démocratique", a-t-il conclu.

Les représentants d'une centaine d'organisations venant de 122 pays à travers le monde ont pris part à ce Forum triennal, qui s'est tenu cette année sous thème principal de 'transitions politiques et droits humains : expériences et défis" et qui se veut un moment de réflexion et de mise en perspective de l'action pour les droits de l'Homme.

Il a été animé par une centaine d'acteurs du monde de défense des droits humains, dont la marocaine Amina Bouayach, vice-présidente de la FIDH, l'iranienne Shirin Ebadi, prix Nobel de la Paix en 2003, la Pakistanaise Asma Jahangir, rapporteur spécial des Nations unies sur la liberté de religion de 2004 à 2012, et le tunisien Kamel Jendoubi, président de l'Instance supérieure indépendante pour les élections.
Plusieurs sujets ont été approfondis à cette occasion se rapportant notamment à la lutte contre l'impunité, au renforcement de la justice, au soutien aux institutions et ONGs, à la place de la religion, au rôle des femmes comme actrices de la transition, aux droits des minorités, aux droits économiques et sociaux et au rôle des entreprises et des institutions financières internationales en période de transition.

Le Congrès du FIDH, dont la séance d'ouverture a été marquée par la participation du vice-premier ministre turc, Bechir Atalay, du président de la Cour pénale internationale, Song Sang-Hyun, et de la procureur générale, Fatou Bensouda, est un événement majeur qui réunit tous les trois ans les défenseurs des droits humains issus des organisations membres de la FIDH, ainsi que d'autres partenaires venus du monde entier, pour des échanges d'expériences et des alliances bénéfiques.
Ce n'est pas un hasard que le Congrès de la FIDH a invité à son Forum deux pays méditerranéen, le Maroc et la Turquie, a indiqué M. El Yazami, soulignant que ces deux pays ont entamé des réformes bien avant de ce qui est convenu d'appeler le printemps arabe.
'Le Maroc et la Turquie n'ont pas attendu le printemps arabe pour mettre en place des élections démocratiques, une alternance politique, une adhésion progressive aux instruments des droits de l'Homme etc", a confié M. El Yazami à la MAP, soulignant que chacun de ces deux pays est en train de mener, en tenant compte de son histoire et de ses particularités, 'une expérience de transition progressive, douce et endogène".
La FIDH et le Maroc est "une vieille connaissance", a tenu à préciser M. El Yazami, rappelant que la Fédération a suivi les travaux de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) menés au Maroc, pays qui a abrité en 2000 le premier Congrès de la FIDH dans un pays musulman, c'est-à-dire 10 ans avant le printemps arabe.
'Cela montre que la FIDH était consciente des évolutions et des réformes qui avaient été entamées au Maroc", a-t-il souligné.
Le FIDH a entamé ce samedi les travaux de son 38-ème Congrès interne qui se poursuivront jusqu'à lundi prochain, et qui verront notamment l'élection des nouvelles instances de la Fédération et l'approbation de résolutions concernant plusieurs points chauds de la planète à commencer par le cas de la Syrie, qui a largement dominé le Forum qui a précédé le congrès interne de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme.(MAP).

MR---BI. BW.

Le CNDH prend part au 38ème Congrès de la FIDH

Istanbul, 24 mai 2013 (MAP) - Les défenseurs des droits humains dans le monde poursuivent leurs débats dans le cadre du Forum, qui se tient jeudi et vendredi à Istanbul, en marge du 38ème Congrès de la Fédération internationale des Ligues des droits de l'Homme (FIDH), avec la participation du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Les représentants de centaines d'organisations venant de 122 pays à travers le monde prennent part à ce forum triennal, qui se tient cette année sous le thème principal "transitions politiques et droits humains : expériences et défis".

M. El Yazami devrait intervenir lors de la séance de clôture, qui sera rehaussée par la présence du président turc, Abdullah Gul, de la présidente de la FIDH, Mme Souhayr Belhassen, et du président de la Fondation turque des droits de l'Homme (HRFT), Sebnem Korur Fincanci.

Lors de cette séance, les intervenants devront mettre en relief les grandes lignes et les enseignements de ce forum international, qui a été animé par des centaines acteurs des droits humains, dont la Marocaine Amina Bouayach, vice-présidente de la FIDH, l'Iranienne Shirin Ebadi, prix Nobel de la Paix en 2003, la Pakistanaise Asma Jahangir, rapporteur spécial des Nations-unies sur la liberté de religion de 2004 à 2012, et le Tunisien Kamel Jendoubi, président de l'Instance supérieure indépendante pour les élections.

Plusieurs sujets ont été discutés à cette occasion se rapportant notamment à la lutte contre l'impunité, au renforcement de la justice, au soutien aux institutions et ONG, à la place de la religion, au rôle des femmes comme actrices de la transition, aux droits des minorités, aux droits économiques et sociaux et au rôle des entreprises et des institutions financières internationales en période de transition.

Le Congrès du FIDH, dont la séance d'ouverture a été marquée par la participation du vice-premier ministre turc, Bechir Atalay, du président de la Cour pénale internationale, Song Sang-Hyun, et de la procureur générale, Fatou Bensouda, est un événement majeur qui réunit tous les trois ans les défenseurs des droits humains issus des organisations membres de la Fédération, ainsi que d'autres partenaires venus du monde entier, pour des échanges d'expériences et des alliances bénéfiques.MR--BI. JB

MAP 241402 GMT mai 2013

Clôture du Forum, 38ème Congrès de la FIDH, Discours de Driss El Yazami

Mise à jour le 24 mai 2013

Président du Conseil national des droits de l'Homme (Maroc)
Monsieur le président de la République
Madame la présidente
Mesdames et Messieurs, Cher-e-s ami-e-s,

Alors même que ce Forum se tient, tout près d'ici, en Syrie, des millions de nos frères humainssont pris au piège de la violence, de la répression brutale, de l'inhumanité.

Pendant même que nous discutons librement, sans entraves, avec passion et rigueur, des femmes, des enfants, des jeunes et des vieillards sont battus, violentés, massacrés, humiliés. Leurs droits les plus élémentaires sont à tous les instants bafoués.

Leur seul crime est d'avoir relayé ce cri qui avait jailli de Sidi Bouzid en Tunisie, d'avoir rêvé pour eux et pour les générations futures d'une société libre, démocratique, pacifiée et pluraliste.

Chers ami-e-s,
Ce forum se tient en effet alors que cette région connaît depuis la fin de l'année 2010 une mutation socio-politique majeure, quelles que soient les dénominations qui ont été utilisées pour la désigner et les modalités, plus ou moins pacifiques, qu'elle a prise.

Quelle que soit la forme de l'état-nation et ses expressions idéologiques, il s'agit bien d'un processus irréversible d'émancipation de l'autoritarisme et du despotismes politiques qui ont longtemps imprégné et imprègnent encore les pays de la région. Il y a eu et il y aura bien évidemment, nous le constatons malheureusement tous les jours, après les grands moments d'effervescence populaire, d'autres moments de renversements, de reflux ou de ruptures.
Mais ces bouleversements imposent à la cause des droits de l'homme et à leurs défenseurs de nouveaux défis qui ne peuvent être pensés et mis en œuvre, me semble-t-il, sans une compréhension des causes profondes de cette rupture historique.

Derrière cette irruption soudaine, imprévue et non anticipée des peuples sur la scène de l'histoire, cette nouvelle séquence historique porteuse d'une espérance humaine immense, a été précédée de transformations sociales et culturelles qui se sont accumulées longuement et lentement et que nous devons décoder, en vue peut être, de pouvoir peser plus efficacement sur les dynamiques en cours. Autrement dit, la transition politique complexe et douloureuse, tragique parfois, à laquelle nous assistons n'est que la traduction d'autres transitions, invisibles, souterraines, mais néanmoins réelles qui avaient, bien avant le sursaut de Sidi Bouzid, profondément transformé les sociétés de la région.

Les soulèvements que connut la région ont d'abord rendu visibles ces jeunesses arabes qui ont pris leur destin en main et ont choisi de descendre dans la rue pour mettre fin à une longue phase d'immobilisme politique. Mais par-delà ce fait massif et immédiat, ce qu'on a appelé le « Printemps arabe », est le produit de trois formes de transitions qui ont mis plusieurs décennies à se construire : une transition démographique ; une transition urbaine et une transition éducative.

En effet, sur la rive sud, l'irruption des jeunes sur la scène politique est d'abord l'œuvre d'une transition démographique caractérisée par la chute des taux de fécondité : en quatre décennies le taux moyen de fécondité est passé de 7,5 enfants par femme à 2,3 et l'inexorable montée en puissance des jeunes : 70 % de la population a moins de trente ans.

Loin de se limiter à la seule baisse de la natalité, les effets de la transition démographique provoquent une profonde mutation socioculturelle marquée notamment par le recul du patriarcat (et la crise de son système de valeurs), la transformation des rapports entre les générations et les sexes, l'émergence de l'individu et la remise en question des formes anciennes des rapports de pouvoir dans le couple comme dans l'espace public.

Par ailleurs, la transition démographique s'est appuyée, partout au sud de la Méditerranée, sur deux autres transitions non moins importantes.

Il y a d'abord la transition de l'éducation liée à une rapide généralisation de l'enseignement de masse : plus de 90% des jeunes âgés de 15-19 ans savent lire et écrire, et dans certains pays arabes plus de 50% des jeunes (18-24 ans) accèdent à l'enseignement supérieur.

Il y a enfin l'urbanisation accélérée : au Maroc, par exemple, pays qui a toujours été profondément rural, le taux d'urbanisation dépasse 56% et atteindra 70% à l'horizon de 2030.

De la conjonction de ces trois mutations sociales, est né le nouvel et incontournable acteur sociopolitique qu'incarnent désormais des jeunesses éduquées, urbaines et durablement ancrées dans l'ère de la culture numérique.

En une génération, les fortes aspirations engendrées par ces trois mutations n'ont pas trouvé de débouché, sous les effets de frustrations matérielles et symboliques dont souffrent les jeunes en premier lieu et qui ont pour noms la sous-formation, le chômage, le mal être, la précarité et les difficultés d'accès à l'autonomie socioéconomique…) Au tournant du siècle, partout au sud de la Méditerranée, la situation était devenue porteuse de profondes tensions générationnelles et favorable à l'éclosion d'une société civile réfractaire aux anciens formes d'autorité.

La séquence socio-politique inaugurée par Sidi Bouzid, s'est déroulée en deux actes. L'acte premier est celui du soulèvement populaire où Le peuple a su, à travers des lieux, des pratiques de mobilisation et de contestation, des slogans ou des images, se forger un destin collectif. En faisant cause commune contre le pouvoir autoritaire, le peuple met en avant la lutte pour la liberté et la dignité. Il se présente en tant que société civile dans laquelle se neutralisent momentanément les logiques de pouvoir et les clivages idéologiques.

Le second acte désigne le temps, plus ou moins long, du passage de la lutte pour la liberté à son institutionnalisation démocratique. Cette transition n'a rien de mécanique dans le sens où il s'agit d'un processus complexe de fondation aux dimensions multiples (politique, sociale et culturelle) d'institutions et de cadre d'une vie démocratique, avec ses règles, son éthique et sa culture.

Après l'enthousiasme des soulèvements populaires, les acteurs de la nouvelle ère se sont vite rendus- compte qu'ils ne parlaient pas le même langage et ne se référaient pas aux mêmes conceptions de l'homme, du temps, de l'histoire, de l'identité, de l'individu ou des frontières entre le public et du privé. Ces divergences en termes de culture politique et de culture tout court, se sont révélées au seuil de cette seconde étape ; celle de la construction des institutions de la nouvelle ère, qui exige des élections, l'élaboration de constitutions, la création de nouvelles lois, la mise en place des principes d'une justice transitionnelle, la reconfiguration des rapports entre l'Etat et les citoyens, etc.

Le défi est donc d'œuvrer pacifiquement pour l'élargissement des espaces d'un modèle de vivre ensemble que partageraient le plus grand nombre de citoyens. Or, pour qu'il soit le plus inclusif possible, un tel modèle doit garantir à tous les droits et libertés fondamentales…

Après des décennies de despotisme et d'autoritarisme, la majorité des acteurs semblent adhérer à l'idée d'adopter les mécanismes nécessaires au vivre ensemble démocratique moderne. Ces mécanismes peuvent être résumés en quatre termes :
Les élections : la souveraineté populaire ; l'alternance politique pacifique et le refus d'un chef sacralisé, d'un parti unique ou d'un guide spirituel.

La délibération comme mode de gestion des différends, avec ce que cela suppose comme société civile autonome et dynamique, un espace public et des instances de débat (parlement, presse libre, médias indépendants, etc.)

La décision : l'exercice du pouvoir par les forces politiques légitimes qui ont reçu mandat des électeurs.

La reddition des comptes par ceux qui ont reçu mandat de gouverner et de gérer la chose publique.

Certes, le degré d'adhésion varie selon les acteurs politiques et suivant leur expérience et leur culture politique, mais la pression des sociétés civiles aidant, l'intégration et l'intériorisation de ces principes avancent dans les mentalités. C'est au niveau de la pratique institutionnelle que de tels principes devraient encore recevoir un contenu et une consistance. Pour cela, une sorte de révolution culturelle serait nécessaire pour que les différents acteurs puissent aller au-delà du consensus autour des aspects procéduraux précités et intégrer les fondements du vivre ensemble démocratique que constituent les droits de l'Homme.

Dans l'état actuel des choses où des différends lourds marquent encore les diverses visions des finalités et valeurs ultimes (le Bien, le Beau et le Bon), les droits de l'Homme en tant que norme universelle et indivisible peuvent constituer le terrain commun, la garantie de la dignité de l'être humain considéré comme fin en soi, et non le simple moyen au service de telle ou telle volonté. En définissant l'être humain comme valeur absolue, volonté autonome ne se soumettant qu'aux lois dont elle l'auteur, la pensée moderne des droits de l'Homme, conçoit ce dernier avant tout comme liberté. Mais pour accéder à ce noyau philosophique, fondateur d'un modèle de vivre ensemble démocratique, la révolution culturelle évoquée précédemment s'impose. Elle prendra du temps, s'opérera sur des niveaux divers : culturel pour forger le nouveau langage de la liberté (l'homme, l'individu, le citoyen, le public et le privé, l'identité, le temps et l'histoire, etc.) ; un niveau politique (les constitutions, les institutions, les lois et règles nouvelles, etc.) ; et enfin socio-économique en vue de garantir les conditions vitales de la dignité humaine.

Les droits de l'Homme sont au cœur de tous les enjeux politiques, sociaux et culturels du moment. Dans les négociations, les luttes pacifiques ou les tensions violentes, leur protection comme leur promotion ou leur ancrage constitueront l'indicateur majeur pour évaluer l'avancement dans la mise en œuvre d'un modèle de vivre ensemble citoyen et démocratique.